ولا أعتقد أن هناك حقوقاً خاصة بمتكلمي اللغة العربية وغيرها بغير متكلمي العربية. يجب إحترام حقوق الإنسان والمطالبة بالمساواة والعدل للجميع، وأن نتبع سياسة فكر واضح ومنهج واضح، لا سياسة الإزدواجية والطبقية.

١١. لا يمنع أن تكون للنساء في الوطن العربي حركة خاصة بهن، ولا عيب في المصطلح. العيب كل العيب في أن يكون العمل خاصاً بالنساء وحدهن دون المجتمع. لا يمكن المطالبة بحقوق وبتغيير يكونان لصالح النساء وحدهن من غير النظر إلى المجتمع، لأن من تسبب بفقدان تلك الحقوق والحريات هو المجتمع. إذاً ينبغي للحركة النسائية أن تتبنى حقوق المجتمع في مطالبتها بالعدالة والمساواة والأمن والأمان. عند ذلك فقط يمكنها أن تستقطب مناصرين ومؤيدين من كل فئات المجتمع.

١٢. عقد الأمم المتحدة والوكالات المتفرعة منها من أجل النساء أحدث الكثير من الإيجابيات لصالح النساء في العالم، بما فيهن النساء في الوطن العربي. تكمن المشكله في عدم جدية الحكومات العربية في تطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها. ومن هنا نحتاج إلى تطوير آليات الامم المتحدة لتكون أكثر فعالية، ولتجبر الدول التي ترفض تطبيق الاتفاقيات على شعوبها وعلى المرأة العربية، بالطبع، أن تطبقها.

١٣. إزدياد عدد الباحثات والمتخصصات في الوطن العربي أمر طبيعي نتيجة الطفرة في التعليم. أما كيف تؤثر الباحثات في الحركات النسائية، فهذا لن يحدث إلا إذا وجدت هؤلاء الباحثات والمتخصصات في الحركات النسائية مايطالبن به. يجب جذب هؤلاء النساء إلى تلك الحركات، ولن يكون ذلك إلا إذا تبنت تلك الحركات مطالب النساء بجميع فئاتهن، لأننا لا نستطيع أن نجبر المتخصصات والباحثات على العمل للحركات النسائية ما لم يشعرن بالإنتماء إليها. فالسؤال هو: كيف نشجع الإنتماء إلى الحركات النسائية؟

١٤. أولاً، عقبات داخلية في الحركة: إنغلاقها وخوفها من الإستفادة من تجارب الآخرين، وعدم قدرة القيادات النسائية على مواكبة كل تغيير وتقدم، وعدم وضوح الرؤيا والهدف، وبالتالي عدم وضوح العمل نفسه. وهذا ما يظهر في التخبط الحاصل في أنشطة المنظمات التي تصنف نفسها كحركة.

ثانياً، عقبات خارجية: عدم تقبل المجتمع مطالب الحركات النسائية؛ عدم وجود ديموقراطية حقيقية في المجتمع العربي؛ إنتشار الأصولية الدينية والسياسية وغيرهما من الافكار المتطرفة؛ المجتمع الذكوري الذي لا يقبل أن يتنحى عن مكتسباته.

١٥. إذا ما كنت قادرة على تغيير عنصر واحد من عناصر التركيب سوف أعمل، أولاً، على وضوح رؤيا الحركات النسائية وأهدافها بحيث تتفق مع مطالب النساء في المجتمع، وربط تلك المطالب بمطالب المجتمع ككل، وهي العدالة والمساواة والأمن والأمان.

øªûM áahDQ

الشرقي، أستاذة الجندر في الإعلام، جامعة صنعاء، اليمن.

١. في رأيي أن أهم إنجازات الحركة إلى الآن هو المكانة التي إحتلتها النساء في المجال العام. وأهم الاخفاقات ضعف تمكين النساء في المجال الخاص، حيث لا يزلن تحت سلطة الرجال اجتماعياً وقانونياً.

٢. في رأيي هناك ما يبرر هذا التغيير إلى حد بعيد بالنسبة للجهتين: فيما يتعلق بالقوى المحافظة لأنها توظف كل طاقاتها في محاربة النسوية الراديكالية، ولا تفرق بين مختلف الحركات النسائية الغربية؛ وفيما يخص الحركات النسائية العربية لأنها تصرف وقتاً أكثر في الدفاع عن نفسها وفي إثبات إستقلاليتها عنها. وأفضل ردّ على ذلك ينبغي أن يكون في تحديد نقاط التشابه والاختلاف حيثما تنطبق. من الهم ان تخلق روابط مع قوى مؤازرة داخل مجتمعاتنا وخارجها على السواء، سواء في الغرب وفي أنحاء أخرى من العالم.

٣. عوامل عديدة أدت إلى إنتشار الأصولية الدينية في المنطقة العربية، منها إخفاق التنمية التي أشرفت عليها الدول. ولا يقل عنه أهمية عدم إنهاء الصراع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دعم الولايات المتحدة وبعض الحكومات العربية للجماعات الاسلامية خلال الحرب ضد السوفييت في أفغانستان. الصحوة الدينية لا تهدد الحركات النسائية العربية حقاً، بل بالعكس، لقد أعادت إلى واجهة النقاش أهداف النساء الأساسية، المساواة في كل من المجال العام والخاص، ولا سيما بين نساء الطبقة المتوسطة الدنيا. تجربة النساء في إيران والسودان تجعلنا نعتقد أنه يمكن الحصول على بعض حقوق النساء بواسطة فهم متطور للقوى التي تحرك تفاعلاً بين الدين وعوامل إجتماعية وإقتصادية أخرى.

٤. إذا لم تعط الطرق القديمة نتائج مرضية فإن طرقاً جديدة لن تضر. الحسن أو السيء قيمة تختلف باختلاف الموقف الذي يتخذه المرء. في رأيي أن هذا التشظي صورة للواقع المجتمعي في المنطقة اليوم أكثر من أي شيء آخر.

٥. لم تقدم القوانين قط حلولاً للنساء في المنطقة. أنها تتغير بسرعة حسب عقليات القوى الحاكمة. الحركات النسائية العربية الجديدة ستقود نضالاً جديداً.

٦. الحركات النسائية العربية لا تستوحي الغرب نماذجه. الآن تقود الولايات المتحدة الغرب، وهي ليست مأوى لحقوق النساء. الحركة النسائية القديمة لم تعد قوة يمكنها أن تلعب دوراً في المنطقة. قوى عالمية أخرى أبعد من الإنقسام بين غرب وشرق تنشأ الآن لتحل محلها، ولتجد طرقاً ونظريات جديدة لحل مشكلاتها.

٧. الحركات النسائية العربية الجديدة تترأسها إجمالاً نساء مدينيات متعلمات من الطبقات الدنيا، على خلاف رئاسات الحركات القديمة التي كانت تنتمي إلى الطبقات العليا والوسطى العليا. الحركة الجديدة لا تزال في طور التكوين.

٨. نعم، عليها أن تكون أكثر ديموقراطية في بناها وممارساتها.

٩. أقلية ضئيلة جداً استطاعت ذلك.

١٠. إختلفت سياسة الحركة النسائية تجاه الأقليات غير الناطقة بالعربية بحسب وضع الاقلية. الأقليات المرتبطة باوروبا قومياً أو دينياً اشتركت في الحركات النسائية في بعض البلاد؛ أما الاقليات من أصل إفريقي فلم تشترك في معظم الأحيان. الحركة النسائية العربية القديمة لا تستطيع أن تغير موقفها في هذه القضية، فيما لم تتضح الحركة الجديدة بعد.

١١. ستبقى مشكلات المصطلحات أياً كان المصطلح الذي نستخدمه. ولكن مصطلح «النسوية» يلاقي مقاومة واسعة في المنطقة ويضلل أكثر من «نساء عربيات».

١٢. ساعد على وضع قضية النساء على جدول الأعمال السياسية للدول.

١٣. ازدياد اعداد المهنيات والباحثات لم يترك حتى الآن تأثيراً واضحاً في الحركات النسائية، ولكن نمو الحركة النسائية الجديدة هو النتيجة المباشرة لهذه الزيادة السريعة. وسنرى نتائجها الكاملة في المستقبل القريب حين تجد صوتها وطريقها الخاصين بها.

١٤. أكبر عائق في وجه نمو الحركة وتطورها اليوم هو، أولاً، التشويش الكامل بين الاساليب القديمة والحديثة في مقاربة قضايا النساء؛ وثانياً، عدم إيجاد حلول لمشكلات الحياة اليومية.

١٥. أطلب اليهن أن يشركن الرجال في كل مؤسسة حيث يمكن ذلك، أن يدخلن الرجال في الحركة، أن لا يبقين وحدهن.

Email:raufah@hotmail.com

»æ«°ùM óªMG ÉfQ

مراسلة الـ «جوردان تايمز إنغليش دايلي» وناشطة في حقوق الإنسان.

١. تختلف إنجازات الحركات النسائية العربية بين بلد عربي وآخر. ولكنني أرى بوجه الاجمال أن المرأة العربية إزدادت وعياً لحقوقها وقضاياها. في كثير من الأحيان أجبرت حركات معينة الحكومات في بلاد معينة على العمل لإحداث بعض التغيير في صالح النساء، مع أن ذلك لم يكن دائماً كافياً. مصر هي أحد الامثلة. تجمعات نسائية عدة وافراد كثيرون وحدوا جهودهم مع الحكومة لمحاربة ممارسة ختان البنات المضرة. مع أن إحصاءات الحكومة بينت أن أعداد الذين يمارسون ذلك لم تتغير منذ أن بدأ إحصاؤها، فإن القضية أثيرت بكل أبعادها والناس يتكلمون فيها. والشيء نفسه حدث فيما يتعلق بجرائم «الشرف» في الأردن. تجمعات النساء والأفراد عملت بجد في فترة من الزمن لكي تضغط على الحكومة حتى تعاقب هذه الجرائم وتغير القوانين التي تخفف من عقوبة مقترفيها. نتجت عن ذلك تغييرات كثيرة، مثل النقاش المفتوح حول موضوعات اعتبرت سابقاً من المحرمات، تغيير بعض القوانين، وإقتراح بتأسيس ملجأ للنساء. تحققت في مصر والاردن اصلاحات في القوانين المدنية والشخصية تضمن بعض العدالة للنساء. قانون الخلع إشترع في البلدين، ووضع حداً لعذاب النساء اللواتي قضينا سنوات لا نهاية لها في المحاكم لنيل طلاق عجزن عن نيله. في اليمن، مع أن الحركة النسائية كانت جديدة نسبياً وقليلة الموارد، إلا أنها نظمت عدداً من الورش حول العنف المنزلي، وإشتغلت لإعادة تأهيل السجينات.

عدد من المنظمات النسائية كرست عملها لمساعدة السجينات وفضح العنف الذي يمارس عليهن من قبل موظفي السجون. كذلك تجمع التبرعات لتوفر للسجينات الحاجات الأساسية التي لا توفر لهن في السجن، وقامت بعدة حملات لفضح العنف ضد النساء ولمحاربة «بيت الطاعة». وقد نجحت الحركة في أن يجمد موقتاً تطبيق عادة «بيت الطاعة» بعد أن كسبت تأييد رئيس جمهورية اليمن. إلا أن بعض النواب اليمنيين نجحوا فيما بعد بإحياء القضية وإقرار قانون في مجلس النواب من غير معرفة الحركة النسائية. وقد عللت الناشطات ذلك بعدم وجود نواب من النساء في المجلس.

كذلك كرست الحركات النسائية اللبنانية الكثير من عملها للعنف ضد النساء، وقد نجحت في تغيير بعض القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء، وخاصة جرائم الشرف.

إلا أنني أرى أن تضارب الحركات النسائية فيما يتعلق ببعض